الأمم المتحدة

A/C.3/67/SR.45

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
30 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماكدونالد . . . . . (سورينام)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-60849 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/C.3/67/L.50-L.52*)

١ - **السيدة أستياساران أرياس** (كوبا): تحدثت باسم حركة عدم الانحياز، فقالت إن أعضاء الحركة ما زالوا يعارضون بشدة الممارسة الانتقائية والمزدوجة المعايير والمسيسة التي تنعكس في مشاريع القرارات التي تخص بلدانا محددة. فهذه القرارات، التي عادة ما تستهدف دولا نامية، تستغل حقوق الإنسان لأغراض سياسية وتنتهك مبدأي العالمية والموضوعية المتبعين في معالجة مسائل حقوق الإنسان.

٢ - ولمجلس حقوق الإنسان دور هام يضطلع به بوصفه الجهاز المسؤول في الأمم المتحدة عن النظر في إطار الاستعراض الدوري الشامل في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان. ويجب أن يشكل هذا الاستعراض آلية عملية المنحى وتعاونية تقوم على معلومات موضوعية وموثوق بها؛ ويجب، أن ينطوي بالإضافة إلى ذلك، على حوار تفاعلي مع البلدان الجاري استعراض الحالة فيها يتم في إطار من الشفافية بعيدا عن مظاهر الانتقائية والتصادم والتسييس.

٣ - فمشاريع القرارات المقدمة في إطار البند الحالي تستهدف أعضاء من حركة عدم الانحياز لدوافع سياسية بحتة، ومن ثم، فهي قرارات لا طائل منها سوى زيادة تسييس مسائل حقوق الإنسان، والتأثير سلبا على مصداقية مجلس حقوق الإنسان باعتباره الهيئة المختصة بتقييم حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان، بغض النظر عن مستوى التنمية فيها ومواقفها السياسية. وقالت إنها تحث جميع الوفود على عدم اعتماد أي من مشاريع القرارات المتعلقة ببلدان محددة.

مشروع القرار *A/C.3/67/L.50*: حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٤ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار ليست له آثار على الميزانية البرنامجية.

٥ - **السيد ماكريانيس** (قبرص): أعلن أن شيلي وناورو انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار. وقال إنه رغم قرارات الجمعية العامة بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تصدر بشكل سنوي منذ عام ٢٠٠٥، ما زالت الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق والمنتظمة لحقوق الإنسان سائدة، على نحو ما يؤكده العديد من تقارير الأمم المتحدة. ولم تتحقق حتى الآن أي تغييرات جوهرية على أرض الواقع، وثمة بواعث للقلق الشديد إزاء التقارير التي تتحدث عن وقوع حالات تعذيب. وللأسف، فقد رفضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى الآن التعاون مع المقرر الخاص. ولا بد من إبلاغ صوت الضحايا من خلال اعتماد مشروع هذا القرار، حيث إن عدم القيام بذلك قد يبعث بإشارة سياسية مؤداها أن الحالة تحسنت، وهو ما يجافي الحقيقة.

٦ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): قال إن تركيا ليست من مقدمي مشروع القرار.

٧ - **السيد كيم سونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه لم تحدث في بلده أيا من انتهاكات حقوق الإنسان التي يتحدث عنها مشروع القرار. فهذه دعاية سياسية ترددها الولايات المتحدة الأمريكية وأتباعها، بهدف تصعيد المواجهة وتقويض الأهداف التي يرمي إليها بلده. فمحاولة التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية وفرض نظام حكم آخر على شعبها هو إرهاب سياسي تمارسه الدولة.

٨ - وقال إن مشاريع القرارات السابقة التي استهدفت بلده هي عبارة عن مجموعة من الافتراءات. فالولايات المتحدة تواصل استخدام المعونة للضغط على البلدان النامية الصغيرة؛ ومن ثم، فهي قرارات اعتمدت على نحو يفتقر تماما للعدالة أو الحياد. وبالمثل، فإن ما تقوم به حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي واليابان لا يعدو أن يكون إذعانا للمواقف السياسية للولايات المتحدة. وكان مشروع القرار الذي اعتمد في الدورة السابقة، فرض حظرا على جميع أشكال التعاون بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والبلدان الأخرى. ويرفض بلده مشروع هذا القرار رفضا قاطعا - ولن يتغير هذا الموقف في المستقبل.

٩ - **السيدة لي زياومي** (الصين): قالت إن بلدها يرى أنه ينبغي معالجة الخلافات في مجال حقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون. فالتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ولن يؤدي إلا إلى عرقلة التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان. وقد بذلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في السنوات الأخيرة، جهودا حثيثة من أجل تحسين سبل عيش شعبها. وينبغي أن يعتمد المجتمع الدولي نهجا موضوعيا وعمليا، وأن يقدم إلى هذا البلد المساعدة الإنسانية ليتغلب على التحديات التي تواجهه في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٠ - **السيدة أستياساران أرياس** (كوبا): قالت إن حكومة بلدها دأبت على اتخاذ موقف من القرارات التي تخص بلدانا محددة من بلدان الجنوب توجه إليها فيها اتهامات لا علاقة لها بالدفاع عن حقوق الإنسان، وإنما توجه إليها بشكل انتقائي وبناء على دوافع سياسية واضحة. وكانت هذه الممارسات الضارة هي التي أفقدت لجنة حقوق الإنسان السابقة مصداقيتها، وأدت إلى زوالها. ومجلس حقوق الإنسان بآلية استعراضه الدوري الشامل هو المحفل المناسب للنظر في حقوق الإنسان. واستدركت تقول إن اعتراض وفد بلدها على مشروع القرار لا ينطوي على حكم قيمي بشأن المسائل المعلقة المشار إليها في الفقرة ٢، والتي تحتاج إلى حل عادل تشرك فيه جميع الأطراف المعنية. فالتعاون الدولي الحقيقي القائم على مبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية هو وحده الذي من شأنه أن يكفل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها الفعالة.

١١ - **السيد نيشيدا** (اليابان): قال إن بلده يرى أنه ينبغي عموما أن تعالج الشواغل المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال الحوار والتعاون. غير أن هناك فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شواغل خطيرة ينبغي أن تعالج باعتماد مشروع القرار A/C.3/67/L.50.

١٢ - ومضى يقول إن الاستعراض الدوري الشامل فرصة قيمة لجميع البلدان المعنية كي تعيد النظر في حالات حقوق الإنسان السائدة فيها، وتقبل توصيات المجلس. ولقد انضمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العملية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، لكنها لم تقبل حتى الآن أيا من التوصيات التي صدرت إليها وعددها ١٦٧ توصية. ورفضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كذلك المشاركة في أي حوار أو تعاون بناء فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة التي صدر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان. وما زالت مسألة الاختطاف لم تسو بعد، حيث إنه لا يزال هناك من بين الرعايا اليابانيين البالغ عددهم ١٧ شخصا اعتبرهم حكومة بلده في عداد الذين اختطفتهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ١٢ شخصا لم يعودوا بعد. وقال إنه يحث جميع الوفود على اعتماد مشروع القرار ويعرب عن أمله في أن

تقبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التوصيات الواردة فيه.

١٣ - **السيد لوكيانتسيف** (الاتحاد الروسي): قال إن بلده عارض مرارا وتكرارا الممارسة الانتقائية والأحادية المتبعة حاليا في مشاريع القرارات المتعلقة ببلدان محددة والتي تحال إلى هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للنظر فيها. وعلق قائلا إن أساليب العمل هذه لم تسهم في إيجاد حل في السنوات الماضية للشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٤ - وفي حين أنه يمكن دعوة المجتمع الدولي لتقديم المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان، إلا أن المسؤولية الأساسية عن تعزيز وحماية تلك الحقوق تقع على عاتق الدول نفسها. ويتيح إنشاء مجلس حقوق الإنسان والأداء الناجح للاستعراض الدوري الشامل فرصا جديدة لإجراء حوار بناء وقائم على الاحترام المتبادل في مجال حقوق الإنسان. ومن ثمة، فإن النظر في حالة حقوق الإنسان في كل بلد على حدة ينبغي أن يتم في إطار عملية الاستعراض التي يجريه المجلس. وينطبق هذا الوضع على جميع مشاريع القرارات المتعلقة ببلدان محددة التي تنظر اللجنة فيها خلال الدورة الحالية.

١٥ - **السيدة سميلا** (نيجيريا): قالت إنه ينبغي أن يدخل المجتمع الدولي في حوار بناء مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية. فلا مكان للانتقائية عند النظر في مسائل حقوق الإنسان، لا سيما عندما يتعلق الأمر بحالة من الحالات التي تخص بلدا محددا. وأضافت أن وفدها يعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. وقالت في معرض إشارتها إلى المسائل المتصلة بالاختطاف إن الأفضل في هذه الحالة تسوية الأمر على صعيد ثنائي، وإنها تدعو في هذا الصدد، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى أن تقدم لدوافع إنسانية، لا سياسية، إلى أسر المفقودين، معلومات عن ذويهم، وأن تتعاون في ذلك تعاونا كاملا مع مجلس حقوق الإنسان. وينبغي أن تعزز بلدان المنطقة تعاونها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من منطلق الحرص على حسن الجوار.

١٦ - **السيدة سولورزانو – أرياغادا** (نيكاراغوا): قالت إن وفدها ما زال يرفض، من حيث المبدأ، عرض مشاريع قرارات بشأن حقوق الإنسان تخص بلدانا محددة. فمجلس حقوق الإنسان هو الهيئة المناسبة لمعالجة هذه المسائل، وذلك تحديدا من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل التي تفحص فيها حالات جميع البلدان على قدم المساواة.

١٧ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يشعر بالأسف لأن بعض الدول تصر، لأسباب سياسية، على عرض مشاريع قرارات تتناول حالات حقوق الإنسان في بلدان محددة. فهذه ممارسة من شأنها أن تهدد مصداقية المرجعيات السياسية والقانونية القائمة في إطار العلاقات الدولية، وأن تقوض توافق الآراء الدولي المتوصل إليه بشأن الآلية المعنية بحقوق الإنسان.

١٨ - ويود وفد بلده أن يؤكد من جديد معارضته من حيث المبدأ لمثل هذه المبادرات من منطلق رفض الجمهورية العربية السورية التحجج بشكل انتقائي بمسائل حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء بذرائع إنسانية وقانونية. فهذا أمر يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي يؤكد مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء. فاعتماد قرارات من هذا القبيل تخص بلدانا محددة لا يعزز مبدأي حسن الجوار وحل المنازعات بالطرق السلمية. واختتم قائلا إنه ينبغي تناول قضايا حقوق الإنسان في المحفل المناسب، وهو مجلس حقوق الإنسان الذي

لا يستعرض المسائل المتعلقة بها في دول محددة فحسب، وإنما في الدول الأعضاء جميعها.

١٩ - **السيدة كالسيناري فان دير فيلدي** فنزويلا (جمهورية - البوليفارية): قالت إن وفدها يعارض أن تقدم لدوافع سياسية، بشأن مسائل حقوق الإنسان قرارات تخص بلدانا محددة، ولا يولى في هذه القرارات الاحترام الواجب لمبدأ المساواة في السيادة. فمجلس حقوق الإنسان يشكل من خلال الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه، أداة قيمة للنظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان بحياد وموضوعية وعدم انتقائية. ويؤيد وفد بلدها مواصلة الحوار البناء بين الأطراف المعنية دون اللجوء إلى قرارات تستهدف بلدانا محددة، ولا تعكس سوى سياسة ازدواج المعايير التي تتبعها بعض القوى.

٢٠ - **السيد خزاعي** إيران (جمهورية - الإسلامية): قال إن وفد بلده يرفض استمرار الممارسة المتمثلة في عرض مشاريع قرارات تستهدف بلدانا محددة، وتكون انتقائية وذات دوافع سياسية. فالاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الحكومية الدولية الرئيسية المكلفة باستعراض مسائل حقوق الإنسان على الصعيد الدولي بالنسبة لجميع البلدان، دون تمييز. ولا يؤيد وفد بلده مشروع القرار الحالي.

٢١ - اعتمد مشروع القرار *A/C.3/67/L.50*.

٢٢ - **السيد كيم سونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن الحوار البناء والمجابهة لا يلتقيان، وإن وفده لا يقبل مشروع القرار الذي لا علاقة له بتعزيز حقوق الإنسان. فالحكومات الغربية لا ترى دواعي القلق بشأن حالة حقوق الإنسان في بلدانها لاستغراقها جميعها في استهداف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢٣ - ومضى يقول إن ممثل اليابان لم يرمش له جفن وهو يتحدث عن حالة حقوق الإنسان في بلده، والحال أن اليابان نفسها تصر على رفض الاعتراف بأي من الجرائم التي ارتكبتها في جمهورية كوريا الشعبية، أو تقديم تعويضات عنها، بما في تلك الجرائم جريمة التجنيد القسري التي شملت أكثر من ٨,٤ ملايين شاب كوري، وأعمال الاسترقاق الجنسي التي قام بها جيشها المعتدي بحق ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة كورية.

٢٤ - **السيد رشينسكي** (كندا): قال إن وفد بلده يشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات المنتظمة والواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام المارق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتشعر حكومة بلده بالانزعاج لانعدام أبسط حقوق الإنسان في هذا البلد، بما في ذلك التجاهل التام لحرية الدين والتعبير؛ والظروف المعيشية الصعبة في مراكز الاحتجاز ومعسكرات الاعتقال؛ والمعاملة القاسية والمهينة التي يتعرض لها السجناء، بما في ذلك استخدام التعذيب والاغتصاب والإجهاض القسري وعمليات الإعدام العلني.

٢٥ - وأوضح أن احترام حقوق الإنسان يشكل حجر الزاوية لأي مجتمع ديمقراطي وضرورة لحماية الكرامة الإنسانية والحريات الأساسية. ومضى يقول إن وفاة الرئيس المستبد كيم جونغ أتاحت الفرصة للنظام كي يخرج من ستة عقود من العزلة والبؤس اللذين جلبهما لنفسه. لكن للأسف، لم يلاحظ أي تغيير إيجابي حتى الآن. ثم دعا حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إغلاق معسكرات الاعتقال، والوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وقال إن النظام حاول منع شعبه قسرا من البحث عن حياة أفضل. لكن مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، شأنهم شأن جميع شعوب العالم، من حقهم الحصول على حقوقهم الأساسية؛ ومن المأمول أن ينعموا بها يوما ما. غير أنه ما لم يتحقق لهم ذلك، فستظل كندا تعرب عن استنكارها للانتهاكات الخطيرة التي تحدث في هذا البلد.

٢٦ - **السيد كوماسيث** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هي مصالح مشروعة للمجتمع الدولي، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، ينبغي معالجة الاختلافات في مجال حقوق الإنسان معالجة تقوم على أساس الاحترام المتبادل، مع مراعاة بيئة كل بلد وخلفيته الدينية على حده. وأضاف أنه ينبغي تجنب تطبيق معايير مزدوجة. وينبغي ألا يفهم انضمام وفد بلده إلى توافق الآراء على أن بلده يؤيد أن تتخذ، لدوافع سياسية، قرارات تخص بلدانا محددة، وهو ما لا يساعد على إيجاد حلول لحالات حقوق الإنسان.

٢٧- **السيد أوه** (سنغافورة): قال إن وفد بلده لا يوافق من حيث المبدأ على اعتماد مشاريع قرارات تخص بلدانا محددة. غير أنه ينبغي ألا يفسر هذا الموقف على أنه نوع من التغاضي عن إساءة معاملة المواطنين في أى بلد. ودعا جميع البلدان إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٢٨ - **السيد دي سيلوس** (البرازيل): قال إن وفد بلده يرحب بالإشارات الواردة في مشروع القرار إلى التعاون بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ووكالات الأمم المتحدة. وهو يشجعها على الدخول في حوار مباشر مع المنظمة من أجل تقييم احتياجاتها في مجال التعاون الدولي، ويشجع بلده أيضا المجتمع الدولي على تيسير دعم لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الدعم من خلال توفير المزيد من المساعدة إلى بلدهم في مجال بناء القدرات. وهو، إذ يشير إلى المساعدة الإنسانية التي قدمتها حكومته، يكرر الإعراب عن استعداد البرازيل لتقاسم خبرتها في الإنتاج الزراعي وفي وضع برامج وسياسات لإعمال الحق في الغذاء الكافي. واختتم قائلا إنه ينبغي أن تكون مكافحة الجوع والفقر هدفاً لجميع البلدان، بغض النظر عن الاختلافات السياسية.

٢٩ - **السيدة لي زياومي** (الصين): أيدت البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقالت إن وفدها يود أن ينأى بنفسه عن توافق الآراء المتوصل إليه بشأن مشروع القرار.

٣٠ - **السيد فياللو** (إكوادور): قال إن وفده، رغم انضمامه إلى توافق الآراء، لا يؤيد مشاريع القرارات التي تستهدف بلدانا محددة، لأنها كثيرا ما تضر بالعلاقات بين المجتمع الدولي والبلد المستهدف بدلا من أن تؤدي إلى تحسين حالة حقوق الإنسان. فالاستعراض الدوري الشامل هو الآلية المناسبة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في جميع البلدان.

٣١ - **السيدة سابجا** بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات): قالت إن وفد بلدها لا يؤيد القرارات المتعلقة ببلدان محددة، والتي تكون انتقائية وذات دوافع سياسية، وهو ما أدى إلى نزع المصداقية عن لجنة حقوق الإنسان السابقة. فالحوار المحايد وغير الانتقائي هو وحده الذي يمكنه المساعدة بفعالية في معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، وعليه، فإن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية المناسبة لمثل هذا الحوار.

٣٢ - **السيد أموروس نونيز** (كوبا)، قال وأيدته السيدة كالسيناري فان دير فيلدي فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) في قوله إن وفدي بلدهما يريدان، للأسباب التي سبق لهما ذكرها، النأي بنفسيهما عن توافق الآراء المتوصل إليه بشأن مشروع القرار.

٣٣ - **السيد كيم سونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أوضح أن وفده يرفض البيان الذي أدلى به ممثل كندا، بما في ذلك ما ورد فيه من ادعاءات مهينة ولا أساس لها من الصحة ضد نظام كيم جونغ إيل. وقال إنه يحث الحكومة الكندية على العدول عن موقفها العدائي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

مشروع القرار *A/C.3/67/L.51* : حالة حقوق الإنسان في إيران (جمهورية – الإسلامية)

٣٤ – **الرئيس:** قال إن مشروع القرار ليست له آثار على الميزانية البرنامجية

٣٥ – **السيد رشينسكي** (كندا): تكلم بوصفه المقدم الرئيسي لمشروع القرار، فقال إن قرار عرض مشروع قرار بشأن إيران (جمهورية – الإسلامية) لم يتخذ من فراغ. فحالة حقوق الإنسان على أرض الواقع لم تشهد أي تحسن منذ أن ناقشت اللجنة هذه المسألة في العام الماضي. وإن تمادي الحكومة الإيرانية في تجاهل حقوق الإنسان والطابع الصارخ لانتهاكاتها يملي مواصلة اهتمام الجمعية العامة بها. ويضاف إلى ذلك أن الحكومة الإيرانية لم تسمح، للمقرر الخاص بزيارتها وأداء مهمته.

٣٦ – وأوضح أن مقدمي مشروع القرار بذلوا جهدا دقيقا وموضوعيا لكي يعكس النص التطورات التي حدثت خلال العام الماضي وقال إن اللجنة، بوصفها الهيئة الوحيدة المسؤولة عن قضايا حقوق الإنسان الدولية في الجمعية العامة، ملزمة بتحميل الحكومة المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة للغاية لحقوق الإنسان وإتاحة فرصة للشعب الإيراني لإسماع صوته.

٣٧ – **السيد ريفاس** (أوروغواي): قال إن وفده يشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان في إيران (جمهورية – الإسلامية)، غير أنه يحيط علما بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الإيرانية في تهيئة بيئة أفضل لاحترام حقوق الإنسان عن طريق تعزيز الحوار مع المجتمع الدولي. وسيمتنع وفد بلده عن التصويت على مشروع القرار؛ غير أنه يحث إيران على التعاون التام مع المجتمع الدولي وتيسير وصول المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٣٨ – **السيد زومابايف** (كازاخستان): تكلم باسم منظمة التعاون الإسلامي، فقال إن المنظمة تعارض استخدام قرارات تخص بلدانا محددة، عادة ما تكون قرارات تستهدف بشكل انتقائي بلدانا نامية وإسلامية. وتعارض منظمة التعاون الإسلامي أية مبادرة يمكن أن تؤدي إلى استخدام حقوق الإنسان وسيلة لممارسة ضغط سياسي على البلدان النامية. فعرض مشاريع قرارات تخص بلدانا محددة لا يساهم في تحسين حالات حقوق الإنسان، لكنه يجعل التغيير أكثر صعوبة. وقال إن مشروع القرار الجاري النظر فيه يتناقض مع روح التعاون. ثم إن الحالة في إيران (جمهورية – الإسلامية) لا تتطلب مثل هذا القرار. وأعرب عن أسف منظمة التعاون الإسلامي لأن مشروع القرار عرض رغم وجود أدلة على تعاون إيران (جمهورية – الإسلامية) مع آليات حقوق الإنسان، ورغم التطورات الإيجابية التي استجدت في البلد. وقال إنه يحث جميع الدول الأعضاء على معارضة هذا الإجراء.

٣٩ – **السيد ري تونغ إيل** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يعارض مشروع القرار الذي تحركه دوافع سياسية وينتهك مبادئ عدم التحيز وعدم الانتقائية. ومضى يقول إن التغيير في الحالات الوطنية لحقوق الإنسان لا يمكن أن يفرضه المجتمع الدولي، وليس ثمة طائل من وراء القرارات التي تخص بلدانا محددة سوى تقويض الثقة بين الأمم وتسييس آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. واختتم قائلا إنه ينبغي معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان معالجة تتم من خلال حوار موضوعي وبناء.

٤٠ – **السيد خزاعي** إيران (جمهورية – الإسلامية): قال إن الشعب الإيراني ليس بحاجة إلى كندا أو أي بلد آخر كي يعرب عن رأيه؛ فقد دأب على الإعراب عن رأيه لمدة ٣٣ عاما، على الرغم من عداء كندا والأمم الغربية الأخرى. والأولى بكندا أن تنظر في حالة حقوق الإنسان فيها، ولا سيما سجلها في معاملة الأقليات، قبل توجيه اتهامات ضد البلدان الأخرى.

٤١ - وشكر ممثلي كوبا، وكازخستان على البيانين اللذين أدليا بهما بوصفهما على التوالي منسق الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان لحركة عدم الانحياز، ورئيسة مجلس وزراء الخارجية في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٤٢ - ومضى يقول إن مشروع القرار الجاري النظر فيه، والذي هو محاولة واضحة من الحكومة الكندية لإساءة استعمال آليات حقوق الإنسان خدمة لمصالحها السياسية، يقوض قدرة الأمم المتحدة على تعزيز حقوق الإنسان، ويزيد من تسييس هذه المسائل داخل المنظمة. فهو مشروع يتضمن العديد من الادعاءات التي لا أساس لها، ولا يعكس بأي حال من الأحوال الحالة الفعلية لحقوق الإنسان على أرض الواقع. ويضاف إلى ذلك أنه لا يراعي الآليات الداخلية الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ويفرط في التركيز على حقوق أقلية واحدة فقط في إيران، البلد الذي يفاخر في الواقع بتنوع مجتمعه.

٤٣ - وتابع قائلا إن المكلفين في إطار إجراءات الأمم المتحدة الخاصة في مجال حقوق الإنسان بولايات تخص بلدانا محددة معرضون بشكل خاص لمحاولات تسخيرهم لأغراض سياسية وتسييسية. وتؤدي انتقائية القرارات الخاصة ببلدان محددة إلى الحط من الشواغل النبيلة المتعلقة بحقوق الإنسان لتصبح مجرد ألعوبة سياسية. وقد تجشم المجتمع الدولي مشاق جمة كي ينشئ الاستعراض الدوري الشامل لضمان احترام المبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية والحياد في عمل أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. والأمثل أن تتيح هذه الآلية رصد حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان، دون تمييز. وفي إطار التعاون الكامل مع هذه الآلية الجديدة، أرسلت حكومة إيران وفدا رفيع المستوى للمشاركة في الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان ليتولى عرض تقرير إيران الوطني.

٤٤ - وقال إن وفده لا يمكن أن يقبل مشروع القرار، لأسباب ليس أقلها أنه يعطي ولاية زائدة عن الحاجة إلى الأمين العام كي يعد تقريرا بالتوازي مع تقرير ما يسمى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إيران (جمهورية - الإسلامية). وعلى الرغم من اعتراض حكومة إيران على هذه الازدواجية، فقد أعربت عن استعدادها لتقديم جميع المعلومات اللازمة لإعداد تقارير محايدة، وغير سياسية، تكون دقيقة وموثقة جيدا. وأشار إلى أن تقارير الأمين العام تشكل آلية هامة، شريطة أن تتسم بالمهنية وعدم التسييس. غير أن تقرير الأمين العام بشأن حالة حقوق الإنسان في إيران (جمهورية - الإسلامية) (A/67/327) يغفل العديد من الإنجازات والتطورات الإيجابية التي حققها بلده في مجال حقوق الإنسان؛ ويعيبه التحيز والافتقار إلى التوازن، وهو تقرير اعتمد نهجا انتقائيا إزاء المعلومات المقدمة. وقد فقد التقرير الكثير من مصداقيته، بتكراره ادعاءات لا أساس لها من الصحة، وغير منطقية وغير واقعية، ولجوئه إلى مصادر متحيزة.

٤٥ - وتابع قائلا إن عدة تقارير صادرة عن المكلفين بولايات في إطار إجراءات الأمم المتحدة الخاصة تقيم الدليل على أن كندا وغيرها من الدول الرئيسية التي قدمت مشروع القرار ضالعة في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان؛ ومن المفارقات، أن أيا من هذه الدول لم يخضع للتدقيق من خلال قرارات تخص بلدانا محددة. والشيء المؤكد، والذي لا يمكن لأحد إنكاره، هو تعاظم ظاهرة الخوف من الإسلام في الغرب، الأمر الذي أدى إلى حدوث انتهاكات خطيرة لأبسط حقوق المسلمين. وتحديدا، فقد أبلغت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة عن وقوع انتهاكات جسيمة في سجون الولايات المتحدة، وجيشها شملت حقوق المرأة وبخاصة في صفوف النساء السود. ويتواصل أيضا قتل الأطفال والنساء الأفغانيين الأبرياء من خلال الهجمات التي

تشنها الولايات المتحدة يوميا باستخدام طائرات بلا طيار، واستمرت كذلك الظروف المروعة التي يعاني منها الأشخاص المودعين في مراكز الاحتجاز العسكرية في الولايات المتحدة. أما حكومة كندا، فهي تتوخى من جانبها سلوكا عنصريا تجاه أقلياتها، ولا سيما أبناء جماعات شعوبها الأصلية الذين يعيشون في أراضيها. وأخيرا، فإن ما يفضح تماما نفاق هذه الدول التي يزعم أنها تدافع عن حقوق الإنسان، سكوتها عن الهجمات الإسرائيلية الوحشية الأخيرة على المدنيين الفلسطينيين الأبرياء في قطاع غزة.

٤٦ - وأفضل نهج لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم هو المشاركة في التعاون الصادق والحقيقي. ومن المؤسف أن مشروع القرار الذي يستهدف جمهورية إيران الإسلامية قد أعد لأغراض سياسية بحته، ومن ثم، فهو يفتقر إلى المصداقية فيما يتعلق بتحسين حالة حقوق الإنسان. وفي ضوء هذه الاعتبارات، فإنه يطلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/67/SR.51 ويحث جميع الوفود على التصويت ضده، والحفاظ بالتالي على كرامة ومصداقية أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

البيانات المدلى بها تعليلا للتصويت قبل التصويت

٤٧ - **السيدة كالسيناري فان دير فيلدي** فنزويلا (جمهورية - البوليفارية): قالت إن بلدها لا يزال يعارض بشدة الممارسة المتمثلة في إدانة دول أعضاء محددة إدانة فردية وانتقائية، يتذرع فيها بحالات حقوق الإنسان في هذه البلدان. فقد تحولت مشاريع القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان إلى أداة لتعزيز مصالح سياسية خاصة، وتصعيد حدة لعبة المواجهة الاستراتيجية، والتي لا هي بالأمر المرغوب أو المتسق، أو المشروع. فمقدمو مشروع القرار ارتكبوا هم أنفسهم انتهاكات لحقوق الإنسان، ولكن لم تحرر قرارات ضدهم. والهيئة الوحيدة المختصة بالنظر في هذه المسائل هي مجلس حقوق الإنسان، الذي يكفل آلية الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه إمكانية استعراض حقوق الإنسان على نحو موضوعي ونزيه دون انتقاء بلدان نامية أو أي بلدان أخرى تقف في طريق مصالح البلدان الإمبريالية القوية. ولن يتحقق تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إلا بالحوار والاحترام المتبادل، وبتعاون دولي شفاف لا يقوم على المصالح، وإنما يستند إلى الاحترام التام للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ولهذه الأسباب، فإن فنزويلا ستصوت ضد مشروع القرار.

٤٨ - **السيد أموروس نونييس** (كوبا): قال إن كوبا تود أن تؤكد مجددا موقفها المبدئي المعارض للقرارات التي تخص بلدانا محددة وتستهدف أساسا بلدانا نامية، والتي هي قرارات لا علاقة لها بحماية حقوق الإنسان أو النهوض بها. فهذه الأساليب أفقدت لجنة حقوق الإنسان السابقة مصداقيتها وأدت إلى حلها. ويتيح إنشاء مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما آلية الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه، وسيلة للنظر في حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة، على أساس حوار حقيقي ومثمر. ويظل التعاون الدولي القائم على أساس الموضوعية والنزاهة وعدم الانتقائية هو السبيل الوحيد للحماية الفعالة لحقوق الإنسان. ولكن مشروع القرار هو على النقيض من ذلك، ولهذه الأسباب، فإن كوبا ستصوت ضده.

٤٩ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده يرفض تدخل أي دولة في شؤون الدول الأخرى بذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان. فمفهوم حقوق الإنسان ينبغي معالجته من خلال نهج توافقي على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وهو المبدأ الذي جرى إرساؤه عند إنشاء الأمم المتحدة، وهو مكرس بوضوح في ميثاقها. غير أن الأمر الواضح أن بعض الدول الأعضاء غير راض عن ميثاق الأمم المتحدة وقرر وضع مجموعة جديدة من الأهداف

القائمة على دوافع سياسية تحيد عن الميثاق والاتفاقيات الدولية. ويرى وفده أن التفاهم والحوار الموضوعي والمسؤول الذي يقوم على الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم الانتقائية والشفافية، هو الطريق الصحيح لزيادة التوفيق بين آراء الدول الأعضاء، وحماية حقوق الإنسان، إضافة إلى ضمان أن يتمتع كل إنسان بحرياته الأساسية مع احترام التشريعات الوطنية، وإيلاء الاهتمام الواجب على الصعيدين الوطني والإقليمي إلى الاختلافات الثقافية والدينية.

٥٠ - ومضى يقول إن الإصرار على صياغة قرارات بشأن بحقوق الإنسان بدوافع سياسية يهدد مصداقية الأطر السياسية والقانونية الدولية، ويقوض توافق الآراء الدولي بشأن أساليب معالجة مسائل حقوق الإنسان. والأهم من ذلك، أنه يضعف توافق الآراء بشأن أهمية الاستعراض الدوري الشامل. وقال إن حقوق الإنسان من الأمور البالغة الأهمية بالنسبة لبلده، وليس هناك ما هو أكثر ضررا على قدسيتها من تسييسها واستخدامها خدعة، وهو ما تنشأ عنه معايير مزدوجة داخل المجتمع الدولي. ولهذه الأسباب، فإن وفده سيصوت ضد مشروع القرار.

٥١ - **السيد فيالو** (إكوادور): قال إن بلده يؤيد تماما العمل الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان، حيث إنه هو الهيئة المخولة النظر في حالة حقوق الإنسان وبحثها، ولا سيما من خلال الاستعراض الدوري الشامل، الذي هو الآلية المختصة بالنهوض بحقوق الإنسان والتي تدعم مبادئ العالمية والحياد والموضوعية والمساواة بين الدول وعدم الانتقائية. وترفض إكوادور بشدة استمرار ترّصد بلدان بعينها، وهو ما كان يستخدم في الماضي لتبرير الغزو الأجنبي و لم يؤد إلا إلى تفاقم أوضاع حقوق الإنسان. ولكل هذه الأسباب، فإن إكوادور ستصوت ضد مشروع القرار.

٥٢ - **السيدة بلسكايا** (بيلاروس): قالت إن مشروع القرار هو أحد الآليات ذات الدوافع السياسية التي لا يمكنها تعزيز الحوار مع البلدان المعنية. ويرفض بلدها رفضا قاطعا هذه النُهُج، التي تقوض أساس أطر الأمم المتحدة المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان. وتود بيلاروس أن تشير إلى أن إيران اعتمدت الغالبية العظمى من التوصيات التي صدرت إليها في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي أجري في عام ٢٠١٠. وقالت المتحدثة إنها تود أيضا أن تشير إلى عدم وجود رد فعل مقنع من آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في مواجهة التدابير القسرية المتخذة من جانب عدة بلدان ضد الشعب الإيراني، والتي هي تدابير تمثل شكلا من أشكال انتهاك حقوق الإنسان يتجاوز الحدود الإقليمية وينبغي إدانتها كأشد ما تكون الإدانة. وقالت إنه نظرا لأنه لم يكن هناك ولو مثال واحد يؤكد فعالية صكوك من قبيل مشروع القرار المعروض على اللجنة، فإن بلدها سيصوت ضد مشروع القرار، وسيتمسك بموقفه هذا، في المستقبل.

٥٣ - **السيدة ساها** بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات): قالت إن بلدها يؤيد بشدة مبادئ عدم التدخل واحترام السيادة، ولذلك سيصوت ضد مشروع القرار، الذي يسيس حماية حقوق الإنسان ويناقض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فمجلس حقوق الإنسان هو الهيئة المختصة بمعالجة هذه الحالات من خلال عملية حوار بشأنها وفحصها بطريقة بناءة.

٥٤ - بناء على طلب ممثل إيران، أجري تصويت مسجل على مشروع القرار *A/C.3/67/L.51*.

المؤيدون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو،

بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، جزر سليمان، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت كيتس ونيفس، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، غواتيمالا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كيريباس، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أرمينيا، إريتريا، أفغانستان، إكوادور، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس، تركمانستان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، سري لانكا، السودان، الصين، طاجيكستان، عمان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، قطر، كازاخستان، كوبا، الكويت، لبنان، مصر، نيكاراغوا، الهند.

الممتنعون:

إثيوبيا، الأردن، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، البحرين، البرازيل، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، رواندا، سانت لوسيا، العراق، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، الفلبين، فيجي، قيرغيزستان، الكاميرون، كمبوديا، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، المغرب، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوغندا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، توغو، توفالو، تونس، جمهورية تترانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، زامبيا، سنغافورة، سوازيلند، السودان، سورينام، سيراليون، المملكة العربية السعودية، اليمن.

٥٥ - اعتمد مشروع القرار *A/C.3/67/L.51* بأغلبية ٨٣ صوتا مقابل ٣١ صوتا، وامتناع ٦٨ عضوا عن التصويت.

البيانات المدلى بها تعليلا للتصويت بعد التصويت

٥٦ - **السيد رورو** (إندونيسيا): قال إن وفده يؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع البلدان. بيد أن هذه الجهود ينبغي أن تقوم على الاحترام المتبادل، وعلى حوار وتعاون دوليين حقيقيين، ويتيح الاستعراض الدوري الشامل آلية للنظر في حالة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، وينبغي الاستفادة منه إلى أقصى حد من أجل القضاء على الانتقائية والمعايير المزدوجة والتسييس. ويؤيد بلده الجهود الرامية إلى

النهوض بحالة حقوق الإنسان في إيران، ولكنه يود أن يعرب عن قلقه إزاء خلو مشروع القرار الحالي من أية إشارة إلى مفاوضات، وهو ما يؤدي إلى نشوء حالة من عدم التعاون بين مقدميه والبلد المعني، الأمر الذي يحد من فرص تحسين حالة حقوق الإنسان في هذا البلد. ولهذه الأسباب، امتنع بلده عن التصويت.

٥٧ - **السيد دي سيلوس** (البرازيل): قال إن امتناع بلده عن التصويت لا يعني أن الأمر لا يفرق بالنسبة إليه. فالشيء المؤكد هو أن القلق الدولي إزاء حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في إيران قلق مشروع، غير أن مشروع القرار لا يأخذ بالاعتبار لا من حيث جوهره ولا من حيث النهج الذي يتبعه فحوى تقرير المقرر الخاص أو تقرير الأمين العام. فهو يدرج بعض التحديات التي لا يرد لها ذكر في أي منهما ويسقط جوانب أخرى تعد إيجابية في كلا التقريرين. ومن هذه الجوانب الإيجابية، هناك مشاركة إيران في الحوار مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، كلجنة القضاء على التمييز العنصري ومجلس حقوق الإنسان، ومشاركتها في الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٠، وتحسن مؤشراتها المتعلقة بالتنمية البشرية، وقيامها باتخاذ تدابير لفائدة اللاجئين الأفغانيين من خلال تصاريح الإقامة المؤقتة التي أصدرتها للذين يملكون منهم المستندات اللازمة. ويضاف إلى ذلك أن مشروع القرار لا يشير إلى ما هناك من آثار ترتبت، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في إيران جراء الجزاءات الانفرادية المفروضة عليها.

٥٨ - فاتباع نهج أكثر موضوعية واتزانا، من شأنه أن يضفي المزيد من المشروعية على مشاريع القرارات التي تخص حالات محددة لحقوق الإنسان. وتشجع البرازيل إيران على الدخول مع هيئات الأمم المتحدة، وكذلك مع المقرر الخاص، في حوار بناء بقدر أكبر والاستعانة بمجلس حقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لتعزيز التزامها بحقوق الإنسان وقدراتها في هذا المجال. واسترسل يقول إن مما يثير القلق في إيران أيضا، المسائل المتعلقة بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين وزعماء النقابات والمنشقين السياسيين، ومجتمع المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي. وأعرب عن تمسك بلده بموقفه بشأن المسألة المقرر النظر فيها في آذار/مارس ٢٠١٣ المتعلقة بتجديد ولاية المقرر الخاص. وقال إن بلده يعرض آراءه إعمالا لروح الحوار البناء وسينسج على نفس المنوال في حالة أي بلد آخر.

٥٩ - **السيد دواليه** (الصومال): قال إن مشروع القرار تشوبه عيوب وغير مقبول بالنسبة لحكومة بلده للأسباب التي قدمها الرئيس الحالي لمنظمة التعاون الإسلامي وآخرون. ولو كان وفد بلده حاضرا، لكان صوت ضد مشروع القرار.

٦٠ - **السيدة لي تشياومي** (الصين): قالت إن الصين صوتت ضد مشروع القرار من منطلق معارضتها المستمرة للقرارات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تخص فرادى البلدان. فلا يوجد حتى من بين البلدان التي تقترح هذه القرارات بلد يخلو سجله في مجال حقوق الإنسان كليا من مآخذ.

٦١ - فإيران، بوصفها بلدا ناميا، كرست نفسها لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعبها. وكان الأولى بالمجتمع الدولي تزويدها بمساعدة عملية وبناءة، بدلا من اللجوء إلى هذه القرارات لاستخدامها وسيلة للضغط عليها.

٦٢ - **السيد نيشيدا** (اليابان): قال إن اليابان أيدت مشروع القرار، من منطلق أنه لا تزال هناك في إيران فيما يتعلق بحقوق الإنسان مسائل بحاجة إلى التحسين كالمسائل المتعلقة بالقيود المفروضة على حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وحرية الرأي والتعبير؛ والعقوبة القاسية وإعدام القصر. ومن ناحية أخرى، أجرت اليابان في

أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ جولتها الثنائية الثامنة من سلسلة حلقات الحوار الذي تقيمه مع إيران بشأن حقوق الإنسان. وتعتبر اليابان موافقة إيران على استئناف هذه المحادثات بادرة إيجابية تضاف إلى ما أبدته من تعاون إيجابي مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وتشجع اليابان إيران على تنفيذ التوصيات البالغ عددها ١٢٣ توصية التي كانت إيران قد قبلتها خلال الاستعراض الدوري الشامل الذي أجري في عام ٢٠١٠. ولهذه الأسباب، صوتت اليابان لصالح القرار دون أن تكون قد انضمت إلى مقدمي المشروع، وهي ستواصل مع إيران تعاونهما البناء على إنجاز تحسينات في حالة حقوق الإنسان في إيران. ويتوقع بلده أن تواصل إيران الحوار مع المجتمع الدولي والتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان والمقرر الخاص.

٦٣ - **السيد لابو** (النيجر): قال إن السياسة الخارجية لبلده تعارض التدابير والإجراءات المحددة التي تستهدف فرادى الدول. ثم إنه لا يمكن أن تكون هناك تعاريف مطلقة لما هو خير أو شر بالنسبة لحالة حقوق الإنسان في بلد من البلدان؛ فهي جميعها توصيفات نسبية.

مشروع القرار *A/C.3/67/L.52* حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

٦٤ - **الرئيس:** قال إنه لا يترتب على مشروع القرار أي آثار في الميزانية البرنامجية .

٦٥ - **السيد لارام** (قطر): عرض مشروع القرار A/C.3/67/L.52، وقال إن موريتانيا، والبرتغال، وليختنشتاين وفانواتو، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٦٦ - وأضاف قائلا إن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان للشعب السوري، بما في ذلك الحق في الحياة، وحرية التعبير وحق تقرير المصير، تتطلب من الجمعية العامة ردا حازما يتناسب مع الجرائم الصارخة التي ترتكبها الحكومة السورية ضد شعبها. فقد لقي عشرات الآلاف من الأبرياء حتفهم، ومعظمهم من النساء والأطفال. ونظرا لتدهور الحالة الإنسانية والخطر المحدق بالبلدان المجاورة التي سبق أن آوى مواطنوها الآلاف من اللاجئين السوريين، فإن من المهم أيضا أن تؤخذ الآثار الإقليمية في الاعتبار، بما في ذلك الخطر الذي يهدد السلام والأمن في المنطقة. وعلى النحو المشار إليه في البيانات المقدمة من الأمين العام، ومفوضية حقوق الإنسان، ومنظمات حقوق الإنسان، فإن هذه الحالة تزيدها تفاقما الجرائم المرتكبة بحق الأطفال وبحق الإنسانية.

٦٧ - وقال إن مشروع القرار استمد صياغته من القرارات ذات الصلة بحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان استنادا إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان، مع إيلاء الاحترام الواجب لسيادة الجمهورية العربية السورية، واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدة أراضيها، ومع مراعاة القرارات التي اتخذتها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

٦٨ - فانتهاكات حقوق الإنسان تستحق الإدانة بصرف النظر عن مصدرها، ولكن لا مجال لمقارنة انتهاكات المعارضة بالمذابح المنهجة التي ترتكبها حكومة تدعي أنها شرعية ويسيطر هيكلها الإداري على الدوائر الحكومية وتمتلك ترسانة عسكرية ضخمة.

٦٩ - وأضاف قائلا إن اعتماد مشروع القرار سيوجه رسالة إلى الشعب السوري الشجاع الذي يعاني منذ ٢٠ شهرا. ثم إن ذلك سيعبر عن استنكار المجتمع الدولي، وتصميمه على إيجاد حل يضمن الحق الأساسي للشعب السوري في سيادة القانون والمساواة، وفي مقاضاة الذين ارتكبوا بحقه هذه الجرائم البشعة.

٧٠ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بعض الوفود يستخدم اللجنة الثالثة لتعزيز أهدافه السياسية، وهو ما ينتهك الميثاق والقانون الإنساني الدولي، ويصرف اهتمام اللجنة عن أهدافها الإنسانية الحقيقية، ويرسي سابقة مؤسفة فيما يتعلق بدور المجتمع الدولي في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. والأدعى للأسف أن ينضم إلى مقدمي مشروع القرار ثلاثة أعضاء في جامعة الدول العربية، يستعملهم الغرب للتدخل في الشؤون الداخلية السورية. غير أنه بات واضحا للجميع أن هذه الدول العربية تحولت إلى أداة للسياسات الغربية التدخلية، لا تحبط إمكانية القيام بأي عمل عربي مشترك في هذا الشأن.

٧١- والأنكى من ذلك أن تعرض هذه الدول العربية مشروع قرارها ضد الجمهورية العربية السورية في نفس اليوم الذي كانت تقوم فيه الطائرات الإسرائيلية بقصف غزة. وقال إن قطر، بتقديمها لمشروع القرار، تكون قد قدمت للعدوان الإسرائيلي دعما لا يقيم بثمن. وواضح أن جامعة الدول العربية قد تحولت إلى أداة لشق صف دول الخليج. فهذا الذي تبقى من الجامعة مستعد لعرض خدماته على أي جهة تريد إلحاق ضرر بالبلدان العربية. فهذه الدول، رغم نفطها هي دول مفلسة سياسيا، وأخلاقيا وماليا. بل إن الأمين العام لجامعة الدول العربية وجه رسالة امتنان إلى المفوضية الأوروبية يشكرها فيها على عرضها تغطية تكاليف ما يعقد داخلها من اجتماعات عاجلة لمعالجة الأزمة.

٧٢ - وقال إن وفده يود أن يعرف لماذا لم يبد جميع هؤلاء من تجار وسماسرة حقوق الإنسان، سواء من العرب أو غيرهم، أي حماس للربيع العربي في فلسطين. فهم على ما يبدو لا تواتيهم الشجاعة حينما يتعلق الأمر بإسرائيل. وأشار إلى أنه ورد من قبل على لسان ممثل المغرب إن مقدمي مشروع القرار الرئيسيين الثلاثة - قطر والمملكة العربية السعودية والمغرب يأملون أن يروا قيام مجتمع سوري على أساس مبادئ المساواة والعدالة وعدم التمييز والديمقراطية وسيادة القانون. وعلق على ذلك بقوله إن ذلك أمرا تؤيده سوريا، حيث إن الشعب السوري يطمح إلى إحلال ديمقراطية سورية تلبي احتياجات السوريين - لا ديمقراطية سلفية، أو وهابية أو تكفيرية متعطشة للدماء تقوم على أساس الدين أو دولارات النفط وتفرضها جهات خارجية عن طريق العنف المسلح الذي يؤلب قطاعات كاملة من المجتمع ضد بعضها البعض. فالشعب السوري بحاجة إلى مجتمع خال من التدخل الأجنبي لبلدان مثل قطر والمملكة العربية السعودية تتشدق بالكلام عن حقوق الإنسان بينما هي بلدان تفتقر حكوماتها إلى برلمان منتخب وتخنق معارضيها.

٧٣ - فقبل يوم فقط، أصدر مفتي المملكة العربية السعودية، وهو في هذا البلد بمثابة المدعي العام، فتوى تمهد لاغتيال المنشقين المقيمين في قطر والمملكة العربية السعودية، حيث إنها تكفر كل من ينتقد قادة البلد على المواقع الشبكية والقنوات الفضائية. ومضى يقول إن أيا من هذين البلدين ليس طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ في حين أن بلده انضم إليه في عام ١٩٦٩، قبل أن تنال قطر استقلالها من المملكة المتحدة، وقبل دخول العهد حيز النفاذ. ومن الأهمية بمكان عقد هذه المقارنة ليتسنى فهم الدوافع الحقيقية التي تقف وراء تقديم مشروع القرار الموجه ضد بلده. فمشروع هذا القرار، يبرر الاغتيالات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية المسلحة ضد سوريا، ويُقلل من جسامة جرائمها. غير أن الأمر المؤكد، هو أن الاغتيالات وبتر الأطراف وضرب الأعناق وطرد المواطنين على أساس الدين وإبادة أسر عن بكرة أبيها، هي أعمال ينبغي إدانتها، وإلا قد يذهب في اعتقاد مقدمي مشروع هذا القرار أن من المشروع ممارسة هذا الضرب من الإرهاب ضد أبناء الشعب السوري، وبخاصة النساء

والأطفال والمسنين الذين تمول وتحمي سفاكي دمائهم كل من قطر والمملكة العربية السعودية وليبيا وتركيا وفرنسا وبريطانيا العظمى. ويمثل بعض هذه البلدان، أي المملكة العربية السعودية وتركيا وقطر جزء لا يتجزأ من المشكلة لأنها بلدان راعية لهذا العنف ولهذه الفتنة. ومن المخزي أن بعض البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي فرضت عقوبات اقتصادية وسياسية واجتماعية غير إنسانيةٍ، تهدد حقوق الإنسان للسوريين، في انتهاك للموقف المبدئي لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، اللتين كانتا قد نددتا باتخاذ هذه التدابير ورفضتا تقديم مشاريع قرارات بشأن حالات حقوق الإنسان في فرادى البلدان.

٧٤ - ومن المخزي أيضا ألا تقدم العديد من الدول الغنية الأعضاء في المنظمتين الدعم للشعب السوري، في حين أنها تمنح في المقابل مئات الملايين من الدولارات إلى إرهابيين مرتزقة وعناصر من القاعدة يسفكون دماء الأبرياء في سوريا ويدمرون بنيتها التحتية، ومن المخزي كذلك أن تحث هذه الدول مجلس الأمن على إدانة الحالة في مالي، في حين أنها تُمول نفس الجماعات للقيام بأعمال إرهابية في سوريا. ويحيّي وفده البلدان التي رفضت الانخراط في هذه الأكذوبة السياسية المفضوحة.

٧٥ - ويفترض ببلدان كقطر أن تدع سوريا وشأنها وألا تدعي التعاطف مع أطفالها والحال أنها تبيت لهم نوايا إجرامية. ويفترض بهذه البلدان ألا تنفق دولارات نفطها في مساعدة الإرهابيين ومعاول التدمير والمجرمين. فلو كان رفاه الشعب السوري يهمها فعلا، لرفعت عنه عقوباتها وأنهت حروبها الإعلامية وتحريض طوائفه على بعضها البعض، وكفت عنه اعتداءها الظلامي وتوقفت عن استغلال الدين الإسلامي العظيم السمح، وعن تشويهه بالأفكار الوهابية أو السلفية.

٧٦ - ومضى يقول إن مشروع القرار يلقي باللوم على الحكومة السورية بشأن كل ما يحدث، ولا يدين الجماعات الإرهابية المسلحة والبلدان التي تحركها. ولم تُكلف البلدان التي أعدت مشروع القرار نفسها عناء الدعوة إلى وقف العنف أو إجراء حوار وطني لإيجاد حل للأزمة عملا بمبادئ تسوية المنازعات بالطرق السلمية، كما هو منصوص عليه في خطة النقاط الست وإعلان جنيف ومهمة الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص للأمم المتحدة. وينظر مشروع القرار إلى الأحداث من وجهة نظر ضيقة جدا. ويتساءل وفد بلده عما إذا كان مقدمو المشروع قد اطلعوا على مئات التقارير الإعلامية الدولية كتقرير السيد باولو بينهيرو، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة، الذي ذكر في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر، أنه لاحظ وجود مقاتلين أجانب في سوريا من ١١ بلدا، من بينهم مقاتلون من غير الدول المجاورة لسوريا. وقال المتحدث إنه بعث، نيابة عن حكومته، رسالة رسمية إلى الأمين العام تتضمن أسماء ١٤٣ إرهابيا أجنبيا قُتلوا، من بينهم ليبيون وتونسيون وسعوديون وقطريون ومقاتلون من بلدان أخرى.

٧٧ - واستطرد قائلا إن بلده يعاني، على غرار جميع الدول الأعضاء، من مشاكل يجب حلها من خلال تنفيذ إصلاح شامل في عدة مجالات من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. غير أنه ينبغي لهذا الإصلاح أن يطبق على المستوى الوطني وفقا لمبادئ الميثاق والقانون الدولي، لا من خلال قرارات سياسية يتوسط في إعدادها بعض الدول الأعضاء لاستغلال بلدان أخرى.

٧٨ - وختم بالقول إن الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار تنص على التزام الدول المعتمدة للقرار بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتساءل كيف يمكن

لهذا الموقف أن يتفق مع تدخل تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية في شؤون سوريا الداخلية.

٧٩ - أضاف قائلا إن وفد بلده يدعو الدول الأعضاء إلى احترام حقوق الإنسان والتصرف وفق ما يمليه عليها ضميرها والتقيد بالحقائق دون تسييسها أو اللجوء إلى الدسائس ولغة التهديد. فحكومة بلده تسعى إلى حماية سيادتها وتطوير المجتمع وتحقيق التقدم من خلال تغيير جاد، ويضاف إلى ذلك أنها تحظى بدعم وثقة أغلبية الشعب السوري. وذكر أن وفده يدعو إلى إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/67/L.52، حفاظا على كرامة ومصداقية آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. وقال إنه يهيب بجميع الدول التصويت ضد مشروع القرار وضد التدخل في شؤون الدول الأخرى.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/ ٠٥.